



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العراق و«داعش» ما بعد الموصل.. أي مستقبل ومصير؟

مدخل:

ما بين متشائم ومتفائل؛ تجري الأرقام والتحليلات حول مستقبل تنظيم الدولة "داعش"، بعد إعلان الحكومة العراقية، عن انتهاء عملية "قادمون يا نينوى" التي كانت تستهدف ضمن ما تستهدفه، "تحرير" مدينة "الموصل"، من قبضة تنظيم الدولة "داعش"، الذي لا يزال إلى الآن، بالرغم من كل ما هو معلن ومكتوب ومسجل بالصوت والصورة؛ أحد أكثر الظواهر السياسية والاجتماعية في العالم العربي والإسلامي، غموضًا في العصر الحديث.

وبكل تأكيد، تبقى معركة "الموصل" أحد أهم التطورات السياسية التي شهدتها منطقة المشرق العربي، وربما العالم بأسره كما سوف نرى؛ حيث أدت إلى مجموعة من التطورات التي سوف تمس الإقليم بالكامل في إطاره السياسي والنظمي، وكذلك الظواهر الأمنية ذات الأبعاد السياسية المتصلة بنشاط "داعش" في أوروبا وعدد من مناطق العالم الأخرى، كما وقع في باكستان وأفغانستان والفلبين.

وعلى أبسط تقدير؛ فإن هذا التطور الكبير يترتب بأكثر من قضية تمثل عصب السياسة الإقليمية والعالمية في الوقت الراهن، أولها الإرهاب ونشاط الجماعات السلفية الجهادية، والذي بات يشمل مختلف أنحاء العالم (على مستوى تنظيم "داعش" فحسب؛ هناك 50 تنظيمًا فرعيًا أعلنت ولاءها له، وشكّلت ما يعرف بولايات للتنظيم الأم في أماكن وجودها).

الملف الثاني، أو القضية الثانية التي يرتبط بها هذا التطور، هي تلك المتعلقة بمستقبل المشروع الإيراني في المنطقة، ويرتبط بذلك، أثر ما جرى في الموصل على الأوضاع في



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

سوريا، والحرب الدائرة هناك، والتي دخلت عامها السابع في مارس الماضي، وخصوصًا فيما يتعلق بمعركة "الرقّة" و"دير الزور"، آخر ما تبقى من مدن كبيرة يسيطر عليها التنظيم في الشرق الأوسط.

ومن المعروف أن ذلك له اتصال بالملف الكردي في سوريا، الذي يرتبط بدوره بالملف الكردي في كل من العراق وتركيا، وكذلك مستقبل النظام السوري.

في العراق، فإن أهم مجالات البحث، هي مستقبل العرب السُنّة، وكذلك أثر "الانتصار" المتحقق في الموصل على حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي، والائتلاف الشيعي الحاكم.

وفي هذا الإطار؛ تحاول هذه الورقة سبر غور التدايعات الكثيفة لانتهاة معركة الموصل لصالح الدولة العراقية، وأثرها في مختلف هذه الاتجاهات السابق الإشارة إليها.

أولاً حسابات المكسب والخسارة:

تكاد تجمع التقارير والتقييمات التي أجرتها مراكز البحوث العربية والدولية، على أن المكسب الرئيسي المتحقق من معركة الموصل، والنتيجة التي آلت إليها، هو ذلك الذي حققه رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، الذي يمكنه بهذا "الانتصار" أن يواجه خصومه من منطقة أقوى.

كما دعم موقفه السياسي بنجاحه في مهمة من أصعب ما واجه الحكومات العراقية في مرحلة ما بعد صدام حسين، وهي إعادة قوات الأمن والجيش العراقية إلى مستوى من



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الاحترافية والمهنية، متجاوزاً العديد من المشكلات في هذه المهمة الشاقة، ولاسيما البُعد الطائفي.

ومن ضمن أهم المشكلات التي تجاوزها العبادي في هذا الصدد، مشكلة الحشد الشعبي ذات الغالبية الشيعية، والتي اتُهمت بممارسة أعمال عنف طائفية ضد العرب السُنّة في المناطق التي كانت تسيطر عليها "داعش".

والحشد الشعبي تحول إلى قوة نظامية تأتمر بأمره القائد العام للقوات المسلحة، وتتكون من حوالي 67 فصيلاً، وتشكلت بعد ما يُعرف بـ"فتوى الجهاد الكفائي" التي أطلقتها المرجعية الدينية في النجف، ممثلة في آية الله علي السيستاني، بعد سيطرة تنظيم "داعش" على الموصل ومساحات أخرى من مناطق شمال بغداد.

وفي السادس والعشرين من نوفمبر 2016م، أقر مجلس النواب العراقي قانون هيئة الحشد الشعبي الذي دمج هذه القوة في القوات المسلحة النظامية بعد أن انضمت اليهم عشائر سُنيّة من المناطق التي سيطرت عليها "داعش" في محافظات "صلاح الدين" و"نينوى" و"الأنبار"، مع بعض المسيحيين والتركمان.

وبدا العبادي بالفعل في موقف سياسي أفضل خلال العرض العسكري الذي أُقيم في العاصمة العراقية بغداد، والذي قدّم - وربما للمرة الأولى منذ سقوط نظام صدام حسين - صورة مختلفة عن الجيش العراقي، باعتباره مؤسسة مهنية تتبع قيادتها السياسية، وهو مصدر قوة بلا شك لأي سياسي في بلد من بلدان العالم العربي بأنظمتها بطبيعتها المعروفة.

ينطلق من ذلك الملف الأهم الذي يخرج خارج حدود العراق، وهو المشروع الإيراني في المشرق العربي.



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

فمن المعروف واقع الهيمنة الإيرانية على العراق في الوقت الراهن، وأن ذلك يتم من خلال حلفاء أو بمعنى أدق أعوان، داخل المؤسسات السياسية العراقية المختلفة، سواء الرسمية منها، في البرلمان والحكومة، أو المؤسسات غير الرسمية، وتشمل الأحزاب الشيعية، وأهمها أحزاب ائتلاف دولة القانون الحاكم، من خلال غالبية برلمانية.

كما تشمل أدوات الهيمنة الإيرانية في العراق، شخصيات سياسية شيعية وسُنِّيَّة، تمثل مؤسسات، مثل مقتدى الصدر، أو لها شعبية وسطوة من خلال تيارات بعينها، ومن أهمها سليم الجبوري، الذي يرأس مجلس النواب العراقي، ويُعتبر من بين أهم رموز الحزب الإسلامي العراقي، ذراع الإخوان المسلمين الحزبي في العراق.

ويُعتبر الحزب، وفق مراقبين أحد أهم الأطراف التي ساهمت في تأصيل النفوذ الإيراني في العراق في مرحلة الاحتلال الأنجلو أمريكي لهذا البلد.

يقود ذلك إلى الحديث عن تأثير انتهاء معركة الموصل على هذا النحو، على العرب السُنَّة في العراق، قبل الانتقال إلى الأثر الإقليمي والدولي لما جرى في "الموصل".

في نظر الكثير من المحللين والمراقبين؛ فإن أهم الخاسرين في هذه المعادلة، هم العرب السُنَّة في العراق، بعد أن راهن الكثير من رموزهم السياسيين على "داعش" كمعادل للنفوذ الإيراني في العراق، وأن سيطرة "داعش" على الموصل ومناطق أخرى من الوسط العراقي ذي الغالبية العربية السُنِّيَّة، سوف يكون خطوة لتغيير المعادلة السياسية في العراق، وطرد النفوذ الإيراني منها.

في هذا الإطار، استشعرت قيادات العرب السُنَّة في العراق مخاطر انتهاء مشروع "داعش" على هذا النحو، بعد أن تأكدت الكثير من التقارير التي ظهرت في أعقاب استيلاء "داعش"



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

على "الموصل" قبل ثلاثة أعوام، من أن العرب السُّنة قد وفروا حاضنة سياسية وشعبية لـ"داعش" في مناطقهم.

ومن هنا يمكن فهم الخطوة التي أقدمت عليها شخصيات سياسية عراقية من السُّنة، بإطلاق تحالف سياسي جديد أطلقت عليه مسمى "تحالف القوى الوطنية العراقية"، ويضم 50 شخصية سُنِّيَّة.

التحالف في بيانه الأول ركز على إيصال رسالة عكس هذا المعنى؛ أن السُّنة العراقيين قدموا تسهيلات لـ"داعش" في مناطقهم، فقال إن استقرار العراق "لا يمكن أن يتحقق إلا باستقرار المناطق التي تعرضت للإرهاب".

ومن بين الشخصيات التي أعلنت عن انضمامها للتحالف الجديد، ثلاث شخصيات من هيئة الرئاسة، وهم سليم الجبوري رئيس البرلمان، وأحمد المساري، رئيس كتلة اتحاد القوى البرلمانية، والسياسي المستقل وضاح الصديد، كما تم اختيار 7 أعضاء للمكتب التنفيذي، وهم: أسامة النجيفي، وصالح المطلك، وهما نائبان لرئيس الجمهورية العراقي، بالإضافة إلى رافع العيساوي، وزير المالية الأسبق، ورجل الأعمال والسياسي، خميس الخنجر، وعضو مجلس النواب، محمد الكربولي، والشيخ عبد الله الياو.

إلا أنها تبقى في النهاية خطوة سلبية بالمفهوم السياسي، أي دفاعية، في ظل الإسناد السياسي الذي حصلت عليه القوى الشيعية، وخصوصاً الموالية لإيران، في العراق.

ولم يتوقف الجانب الإيجابي لحلفاء طهران على العراق؛ حيث امتد ذلك إلى النظام السوري، الذي يُعتبر الحليف الأهم لإيران في المنطقة حالياً، في ظل عدم وجود الإجماع



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المطلوب من بين القوى التي تدعمها إيران في العراق، على شخص العبادي، وخصوصًا مقتدى الصدر.

وهنا نشير إلى أن العبادي قد اجتاز اختبارًا آخر مع غرمائه في البيت الداخلي الشيعي، في فبراير الماضي، عندما أشعل مقتدى الصدر مظاهرات في المنطقة الخضراء المحصنة في العاصمة العراقية بغداد، للمطالبة بتغيير قانون الانتخابات، وكانت الحرب على "داعش" هي المخرج الذي استغله العبادي لكي يقنع طهران بالضغط على الصدر من أجل وقف تصعيده السياسي الذي كان شعار الصدر فيه هو مكافحة الفساد السياسي.

مكاسب النظام السوري من معركة الموصل لا تعود إلى نهايتها فحسب؛ وإنما كانت مكاسبه واضحة منذ ما قبل إعلان انتصار القوات العراقية قبل أيام في هذه المعركة، وإنما إلى المرحلة التي استطاع فيها الحشد الشعبي الوصول إلى الحدود العراقية السورية، وإغلاق كافة المناطق التي يمكن لمقاتلي "داعش" العبور منها بين العراق وسوريا؛ فقطعت الإمدادات البشرية والعسكرية، وكذلك الاتصال الجيوسياسي لما يُعرف بـ"الدولة الإسلامية" التي أعلنتها "داعش" بعد سيطرتها على المدن الكبرى التي أنشأت بها دويلتها هذه، مثل "الرقّة" و"دير الزور" في سوريا، و"الموصل" في العراق.

ومن هنا يمكن فهم التقدم العسكري الكبير الذي حققته قوات الجيش العربي السوري على الأرض في مناطق البادية السورية وفي ريف "الرقّة"؛ حيث استولى على العديد من المواقع الهامة ذات الطابع الإستراتيجي، في إطار المعركة ضد "داعش" والمعارضة المسلحة المدعومة من تركيا وقطر والسعودية.



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وكان آخر هذه المواقع، حقول نفط وغاز وقرى إستراتيجية في الصحراء الواقعة في جنوب غرب محافظة "الرقّة"؛ حيث أعلن الجيش السوري، عبر وسائل الإعلام الرسمية، يوم 16 يوليو، أنه قد سيطر على حقول "الديلة" و"الوهاب" و"الفهد" و"دبيسان" و"القصير" و"أبو القطط" و"أبو قطاش" النفطية، بالإضافة إلى حقل "زملة" الغازي في المساحات الواسعة من الأراضي التي انسحب منها تنظيم "داعش" في الأسابيع الأخيرة للدفاع عما تبقى له من أراضٍ في سوريا بعد هزيمته في "الموصل".

وبالإضافة إلى النظام السوري؛ فإنه من بين المستفيدين كذلك من معركة "الموصل"، والنتائج التي آلت إليها، هم الأكراد، في كل من سوريا والعراق.

فهزيمة تنظيم "داعش" في العراق، وقطع الاتصال بين قواعده في كلا البلدين؛ ساعد كثيرًا الأكراد في العراق - بعد الدور الذي لعبته قوات الإقليم، البيشمركة، في هزيمة التنظيم - على فرض أنفسهم وأجندتهم على المعادلة السياسية في العراق.

ويمكن القول بكثير من الاطمئنان، إن نتيجة معركة "الموصل"، حسمت خيار الأكراد في العراق فيما يخص الإعلان عن الاستفتاء المقرر في سبتمبر المقبل، لتقرير مصير الإقليم بين الاستمرار تحت السيادة العراقية، أو "الاستقلال".

وبرغم أن الساسة الأكراد العراقيين يقولون إن الاستفتاء رمزي، ولن يتم تنفيذ ما سوف يختاره الأكراد العراقيون في صدد الانفصال عن الوطن الأم حال اختيارهم ذلك؛ إلا أنه سوف تبقى لهذا الاستفتاء ونتائجه أكبر الأثر على المشروع الكردي في الإقليم.

أما في سوريا؛ فإن هزيمة التنظيم في العراق، وقطع طرق إمداده في سوريا؛ خدم كثيرًا قوات سوريا الديمقراطية، التي يشكل الأكراد عصبها الأساسي، وخصوصًا قوات حماية الشعب



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الكردية، التي تعتبرها أنقرة - أكبر الخاسرين من انتهاء معركة "الموصل" على هذا النحو كما سوف نرى - الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، والذي بدوره تصنفه أنقرة على أنه الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني، الذي يقاتل للانفصال عن تركيا منذ أكثر من ثلاثين عامًا.

وتحظى قوات سوريا الديمقراطية في الوقت الراهن بمكانة خاصة في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وبالتالي؛ فإن تركيا لن يمكنها إخراجهم عسكريًا من المناطق التي يتمركزون فيها غربي الفرات، ولاسيما في "عفرين" و"منبج"، وهي مناطق أمن قومي تركية بامتياز كما هو معروف.

"داعش" .. إلى أين؟!

لعل هذا التساؤل هو الأهم، وكما ظهر في تقارير جهات إعلامية دولية؛ فهو محط اهتمام أجهزة مخابرات وحكومات دول عديدة، وبالذات الدول التي تعاني من عمليات إرهابية تقوم بها عناصر محسوبة على التنظيم.

في البداية كانت التقييمات ترجّح توجه "داعش" من العراق إلى سوريا، ولكن بعد قطع الاتصال بين أطراف التنظيم في كلا البلدين؛ يبدو هذا الخيار مستحيلًا.

ويدعم من صعوبة ذلك، بدء عملية تحرير "الرقّة" و"دير الزور"، آخر معاقل التنظيم في سوريا، وربما في المشرق العربي، بعد طرده من مدن ومناطق أخرى كبرى في العراق وسوريا، مثل "الأنبار" و"الفلوجة" و"الموصل" و"تدمر"، وغيرها.

كما كان هناك تقديرات موقف تشير إلى أن سيناء سوف تصبح هي الوجهة المفضّلة للتنظيم، وكان هناك تقدير بأن الانتقال سوف يتم إما من قطاع غزة، أو من ليبيا.



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إلا أن الإجراءات الأخيرة التي تبنتها الدولة المصرية وقواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية والدبلوماسية، سواء على مستوى التنسيق مع القوى المسيطرة في غزة، ممثلة في حركة "حماس"، أو في المنطقة الشرقية في ليبيا، ممثلة في الجيش الوطني الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر؛ قادت إلى تقليص هذا الاحتمال.

كما لعبت السياسة الحالية إزاء قطر، وفق الكثير من المراقبين، دورًا كبيرًا في كسر قدرتها على تعزيز قنوات التمويل والتسليح والدعم اللوجستي، لمثل هذه الجماعات في ليبيا وغزة، والتي كانت على صلات وثيقة بذراع "داعش" في مصر، والمتمثل في تنظيم "أنصار بيت المقدس"، أو "ولاية سيناء".

ولنفس الأسباب، باتت منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا، مغلقة أمامه، بعد تكريس فرنسا لجهودها الاستخباراتية والعسكرية بالتعاون مع حكومات دول هذه الأقاليم، من أجل وقف تمدد التنظيمات الموالية لـ"داعش" أو تنظيم "القاعدة"، وخصوصًا، تنظيم قاعدة الجهاد في المغرب الإسلامي.

واكتسبت هذه السياسة زخمًا كبيرًا بعد وصول الرئيس الفرنسي الحالي، مانويل ماكرون، والذي كانت قضية مكافحة الإرهاب في داخل وخارج الحدود، أحد أهم بنود برنامج الانتخابي، وتعاون فيها في الوقت الراهن، حكومات دول عدة، مثل الجزائر ومالي والكاميرون وتشاد والنيجر، وغيرها، بعد أن تحولت مدن وساحات فرنسا الكبرى، بما فيها العاصمة باريس، إلى ساحة لقتال حقيقي مع العناصر المتطرفة الكامنة، والتي تُعرف بـ"الذئاب المنفردة".



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

واستطاعت الإستراتيجية الفرنسية الجديدة، تضيق قدرة التنظيم على التسلل والاستقرار إلى هذه المناطق.

وهو ما أدركته قيادة التنظيم الأم؛ حيث بدأ قبل حتى انتهاء معركة "الموصل" في محاولة إيجاد موطئ قدم لها في مناطق بعيدة، غير متحسب لها، وهو ما كان وراء محاولة التنظيم للسيطرة على مدينة "ماراوي" التي تقع في جزيرة "مينداناو" ذات الغالبية المسلمة، تحت غطاء التجمع السنوي لجماعة التبليغ، وهي جماعة سنيّة لا علاقة لها بالسياسة.

ولكن الحكومة الفلبينية، التي تعلمت من تجارب دول مجاورة عديدة، وخصوصاً إندونيسيا وماليزيا، قد أجهضت هذه المحاولة مبكراً.. أو هكذا يبدو!..

وبالتالي؛ فإنه لن يتبقى أمام التنظيم سوى التوجه إلى مناطق تضعف فيها سيطرة الدولة نسبياً، وهي المناطق التي يشملها إقليم القرن الأفريقي وامتداداته الجيوسياسية سواء في اليمن أو في الصومال وكينيا وبعض مناطق إثيوبيا التي تقطن بها بعض القبائل العربية، مثل الأورومو، وحتى مناطق تقع في جنوب الدولة السودانية، استغلالاً لحالة عدم السيطرة التي تعانيها الخرطوم في هذه المناطق التي لا تزال تشهد توترات بسبب أنشطة ما يُعرف بالجبهة الشعبية/ جناح الشمال.

.....

وفي الأخير؛ يبقى ملف "داعش"، هو أحد أكثر الملفات غموضاً في الظواهر السياسية التي مرت بها الأمة العربية في العقود الأخيرة، ولا يمكن فك طلاسمه بسهولة، وبالتالي؛ فإنه لا يمكن التنبؤ بوجهة "داعش" الرئيسية المقبلة؛ حيث هذا قد يكون قراراً راجعاً إلى خطط من أسس ويحرّك ويوجه، وفي اعتقادي أنه لن يبتعد كثيراً عن عواصم الإمبريالية العالمية



مركز دراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الأنجلو ساكسونية التي لم تستسلم للآن لفكرة أنها قد خسرت قواعدها الاستعمارية في
عالمنا العربي!

..*.*.*.*.*

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية

